



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2021/08/11

الأربعاء السوري

المفهوم السوري للمجتمع المدني: التعريف

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري
مساحة للرأي والتّوع

المقدمة

عقدت حركة البناء الوطني الجلسة الحادية والأربعون من جلسات "الأربعاء السوري" بتاريخ 11 آب 2021 في مقرها بدمشق تحت عنوان " **المفهوم السوري للمجتمع المدني التعريف**" وذلك ضمن سياق سلسلة الجلسات التي تناقش " **رؤية شمل- نحو المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا**" التي وضعتها الحركة في وقت سابق.

وتوزع الحوار في الجلسة على المحاور الآتية:

تطور مفهوم المجتمع المدني

يعتبر مصطلح المجتمع المدني مصطلحاً غريباً وهو أحد نتاجات الفكر وسياسات الثقافة الغربية، بدءاً من الفكر اليوناني مروراً بفكر النهضة الأوروبية بعد انهيار النظام الإقطاعي، وحتى انتصار الليبرالية مع الحامل الاجتماعي المولد لهذا المجتمع "الطبقة الوسطى"، وتصدى لهذه المهمة العديد من المفكرين والفلاسفة: "روسو - لوك - هيغل - ماركس - غرامشي"، في حين تناول انقسام الفكر العربي بين تيارين: الأول رأى المجتمع المدني منتج غربي تجب مقاومته من منطلق وجود تكوينات مجتمعية أقرب للحالة العربية والمخيال الثقافي العربي من تلك المستوردة، فأوردوا المجتمع مقابل المدني، والجماعة مقابل المجتمع، والمؤمن مقابل مقابل المواطن. أما التيار الثاني فيرى إرهابات المجتمع المدني في التاريخ العربي، ويشير بذلك إلى "وثيقة المدينة" المبرمة بين النبي محمد وأهل

يثرّب، وكذلك كتابات ابن خلدون في كتابه "المقدمة" حول السياسة المدنية والسياسة الشرعية، وأيضاً إسهامات بعض المفكرين العرب من الذين تأثروا بالثقافة الغربية في عصر النهضة وما بعدها من أمثال "خير الدين التونسي" وشبلي شميل ورفاعة الطهطاوي وفرح أنطون"، والذين ناقشوا مواضيع التحديث والتمدن والنهضة والحكم.

تاريخ الحالة المدنية في المجتمع السوري قبل 2000:

يشير واقع الحال في سوريا إلى أن المجتمع الأهلي كان متجذراً على صعيد المدن بشكل مميّز عن الأرياف تاريخياً، ففي فترة الاحتلال العثماني كان هناك تدخلات خارجية، كحملة نابليون على مصر والشام، وغزو إبراهيم باشا لبلاد الشام، أتبعَت هذه التدخلات علاقات تجارية بين الغرب والساحل السوري خاصة مع بيروت، أفضت هذه التجارة إلى ظهور طبقة من التجار كبداية طبقة برجوازية والتي يمكن اعتبارها التبلور الأول لمظاهر المجتمع المدني، وبدأت المصالح التجارية تتضارب مما أدى إلى صراع تجاري كان من احد مفرزاته فتنة لبنان 1860.

رافق هذه الأوضاع ظهور فئة من المفكرين أمثال الكواكبي واليازجي وغيرهم الكثير الذين بدؤوا يطرحون أسئلة عن الفرق الحضاري بين العرب والغرب، ولماذا تقدم الغرب وتخلف العرب عن ركب الحضارة، نتج عن هذا الواقع حراك ثقافي تجلّى بانتشار المجلات والصحف العربية التي عملت على نشر الوعي القومي، بالإضافة للجهد الذي قدمه المفكرون من خلال تلك المجلات والصحف كان هناك انتشار لمدارس الإرساليات الأجنبية.

حتى بداية القرن العشرين لم تكن سوريا كبلد بلورت هوية ووعي وطني خاص بها، بل كان هناك اتجاه فكري حمل لواءه مفكرون يناضلون من أجل التحرر والنهوض بالواقع، وبرزت بعض المؤسسات العلمية بطابع مدني كجامعة دمشق بداية مع معهد الحقوق فيها، وتصدرت بعض النساء كنازك العابد وماري العجمي ممن قدن الحركة النسوية، وطالبن بإعطاء المرأة السورية حقوقها السياسية، وساهمن بتأسيس عدد من الجمعيات النسائية كأحد أوجه الحراك المدني، هذه الحركات يمكن اعتبارها الإرهاصات الأولى للمجتمع المدني السوري، حيث كانت النخب الإقطاعية تتصدر مشهد العمل الأهلي، في مقابل العديد من الجمعيات والصحف والمجلات والتي بلغت حوالي السبعين دورية فترة الأربعينيات.

ترافق ذلك مع تزاخم التيارات الفكرية في سوريا، من القومي إلى الإسلامي، إلى أن جاءت فترة الوحدة التي ألغت العمل الحزبي وحلت الجمعيات، حيث تعرض المجتمع السوري في تلك الفترة إلى العديد من الهزات والانتكاسات التي أثرت على الواقع المجتمعي فيه، ابتداءً بحرب فلسطين 1948 والانقلابات العسكرية، ثم الوحدة، وتلاها الانفصال، ثم سيطرة البعث على الحكم عام 1963، واحتكاره للسلطة والعمل المجتمعي والتركيز على المركزية، فأصبح القائد للدولة والمجتمع، وهذا الاختزال نتج عنه كيانات فارغة من مضمونها ومؤدجتها مثل "اتحاد شبينة الثورة- منظمة الطلائع- نقابات العمال والفلاحين" وقضى ذلك على إمكانية وجود حراك مدني، على الرغم من ذلك، كان هناك بعض النقابات التي تبنت بعض المواقف كان من نتيجتها حل تلك النقابات كنقابة المحامين في دمشق التي أصدرت في حزيران عام 1978 قرارات طالبت فيها بالرفع الفوري لقانون الأحكام العرفية. وفي 11 تشرين ثاني صوّت مؤتمر المحامين العام في حلب داعماً قرارات مجلس نقابة محامي دمشق. في أول كانون أول دعا المؤتمر العام للمحامين في سورية إلى عقد جلسة طارئة وطالب باستقلالية القضاء، وإنهاء الأحكام العرفية وإلغاء المحاكم الخاصة. وبعد فترة وجيزة أعلن محامو دمشق الإضراب ليوم واحد احتجاجاً ودعمتهم في ذلك نقابات المحامين في حمص وحلب وحماه ودير الزور. وكذلك أصدر المؤتمر العام لنقابة المهندسين في 28 شباط 1980 قراراً يطالب برفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وحرية التعبير والتجمع.

تأثير التحولات بعد 2000 على العمل المدني:

برزت بعض المؤشرات حول ظهور ملامح المجتمع المدني كإعلان دمشق، وبدأت العديد من الجمعيات نشاطها وظهرت بعض النوادي، إلا أنها بقيت مرتبطة بأشخاص "نخبوية"، حيث كان الفكر المدني مختزلاً بفكر أشخاص، ولعل ما يميز تلك الفترة هو تمايز العمل المدني بين دمشق وغيرها من المدن السورية لجهة استقطاب دمشق للعمل المدني، فلم يكن هناك نضج في العمل المدني هذا من جهة، وزاد من التحدي دمج العمل المدني بالسياسي، وكأن العمل المدني هو عمل سياسي من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تحجير النظرة لمنظمات المجتمع المدني من قبل السلطة على أنها امتداد للخارج وأداة من أجل إسقاط أنظمة الحكم، وهذا ما ترك أثراً على العمل المدني فيما بعد، على اعتبار أن البيئة التي يعمل بها

المجتمع المدني كانت بيئة هشة لم تستطع الاستجابة لهزات عنيفة ناجمة عن مفاعيل الحرب وإكراهاتها.

يمكن الحديث في عام 2005 عن الأمانة السورية للتنمية في محاولة لإنشاء كيان خارج عن الأطر التقليدية تسعى لاستقطاب الشباب، ومسودة الخطة الخمسية العاشرة تضمنت بنداً للمجتمع المدني، بالإضافة إلى ذلك يمكن رصد بعض الاستجابات المجتمعية في الفترة الممتدة من 2000 حتى 2011، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 والحرب على لبنان 2006 وأزمة اللاجئين، من خلال طرح مبادرات من أجل تلبية احتياجات النازحين، فأصبح هناك نوع من الخبرة تمت ترجمتها والاستفادة منها بعد 2011 من خلال العمل التطوعي والإغاثي

الإستجابة المدنية بعد عام 2011:

بعد 2011 أصبح هناك افتراق كبير بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة وبسبب تطورات الأوضاع أصبح لها اهتمامات لم يكن "المدني" من ضمنها، في المقابل أصبح المجتمع المدني يعمل في مجال جغرافي خارج عن سيطرة الدولة، فرأى البعض أن ذلك شكل فرصة لتظهير المجتمع المدني وإثبات فاعليته، وبرز بشكل أكثر وضوحاً من خلال تصديه للعمل الإغاثي وتلبية حاجات معينة، أي أن الصراع خلق حاجة للمجتمع المدني.

في المقابل يرى البعض الآخر أن الأزمة وضغوطاتها ساهمت في التأثير وبشكل سلبي على المشاريع المدنية، فالتمويل الذي كان مخصصاً للعمل المدني أو حتى الأهلي تم تحويله للعمل الإغاثي فقط، وشكل المجتمع المدني مساحة للاستقطاب السياسي بين أطراف النزاع.

تأثير المسار الدولي على الحالة المدنية في سوريا

في عام 2015 صدر القرار الدولي 2254 الذي كان من أحد بنوده التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في سوريا، وتم تأسيس "غرفة دعم المجتمع المدني" ومن ثم المجلس الاستشاري النسوي كمحاولة من أجل تمكين المرأة من دورها، كان

الانقسام في "غرفة الدعم" واضحاً في عام 2016 من حيث التمثيل بين مناطق تخضع لسيطرة الحكومة ومناطق لا تخضع لها، ولاحقاً أعيد التوازن بالتمثيل.

ويمكن توزيع تأثير المسار الدولي على المجتمع المدني إلى تأثيرات إيجابية وتأثيرات سلبية وبعض السلبيات تم تحويلها إلى فرص إيجابية، فالمسار الدولي:

- ثبت حضور المجتمع المدني كأحد الأطراف المعنية بالحل، بحيث أصبح لا يمكن الحديث عن أي اجتماع أو تقديم أي رؤية للحل في سوريا دون وجود أو تمثيل للمجتمع المدني.
- ساهم بتغيير ثقافة وفكر الفاعلين المدنيين على الأرض وطبيعة أدوارهم ومكانتهم وأنهم يشكلون حالة واحدة على امتداد الجغرافيات السورية، وهذا ما أدى لبلورة أفكار جديدة لأناس متباعين فكرياً، وخلق جسور للتواصل من الممكن الاعتماد عليها.
- قارب الأفكار، فمثلاً لم يكن هناك اعتراف بوجود حكومة في دمشق من قبل الفاعلين على الأرض في خارج مناطق سيطرة الحكومة، وبالمقابل لم يكن هناك اعتراف بهؤلاء من قبل الفاعلين في مناطق سيطرة الحكومة. وهذا الأمر ساهمت الغرفة بتغييره.
- شكل فرصة للمناصرة واعتراف الفاعلين بقضايا سورية عامة لو كانت في غير مناطقهم.
- لم يتم تثبيت الحضور المحلي للمجتمع المدني، ولم يكن الحضور المدني بالفاعلية المطلوبة، لأن هذا يتطلب وجود بيئة وأرضية قانونية تسمح للمدني بالعمل والتفاعل والنمو

كيف يمكن تعريف المجتمع المدني في سوريا؟

تستمر جدليات الحديث عن: تداخل العمل المدني والمجتمعي والعمل الأهلي، أسبقية العمل المدني لوجود الدولة أم العكس، الحالات التي يمكن تصنيفها مدنية أو مجتمعية أو أهلية، من هنا كان هدف الجلسة الأساسي هو البحث عن القواسم المشتركة للحالات التي ظهر فيها العمل المجتمعي سواء كان مدنياً أو أهلياً ووضع محددات عامة للتعريف، في ظل صعوبة تقديم تعريف واضح ومؤطر لها على اعتبار أن البيئة التي وجد بها المدني في أوروبا مغايرة تماماً للحالة السورية، سواء من حيث عدم وجود بيئة ليبرالية أو من حيث تلاشي الطبقة

الوسطى وانعدامها، وبالتالي عند التفكير بالحالة السورية للمجتمع المدني يفترض الانطلاق من:

الدور الوظيفي للكيانات: توجد مساحة واسعة بين الأسرة والدولة، وتشغل مجموعة كبيرة من الكيانات هذه المساحة، ويتوزع دور هذه الكيانات إلى وظائف عديدة، فمنها: الإغاثي، بناء القدرات، ريادة الأعمال، الإعلامي، التدريب، الأبحاث، الثقافي، التراث المادي واللامادي، التجاري، المناصرة، وفي جميع هذه الأدوار يتواجد الاهلي والمدني والمجتمعي.

الدور العالي للكيانات المدنية: يتحدد الدور العالي للكيانات المدنية الذي ينقلها إلى مستوى المساهمة في صياغة العقد الاجتماعي، من خلال ثلاث نقاط:

- المبادرة وفكرة الطوعية انطلاقاً من الإيمان بفكرة العمل المدني للانطلاق نحو الشأن العام.
- الاستمرارية: هذه الاستمرارية في العمل المدني تقودنا إلى التمويل ومصادره، فبدون التمويل لا يستطيع المدني الاستمرار.
- المصلحة أو الغاية سواء تعلقت بالمصلحة المباشرة التي يتم العمل عليها، كالنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها،

وهذا لا يلغي المحددات والقيم الأساسية التقليدية التي يجب أن يبنى عليها أي عمل سواء مدني او خاص او حكومي، هذه القيم تتعلق بالشفافية والوضوح والتنظيم وتطبيق معايير الحوكمة والمؤسساتية، هذه القيم تتطلب عملاً تراكمياً لكي يصبح للمجتمع المدني بناء ومؤسساته القادرة على الاستقطاب وكسب الثقة، بالإضافة إلى تلك القيم هناك قيم سياسية كالحريات الديمقراطية وسيادة القانون وتشجيع التكافل الاجتماعي، وهناك قيم اقتصادية كتوزيع الثروة بشكل عادل.

وبالتالي وأمام هذه الحالة نحن بحاجة إلى خلق بيئة مجتمع مدني، الأمر الذي يتطلب تغيير السياسات الفاعلة على الأرض بما يمكن للمدني من النهوض بالدور المطلوب منه، ويصبح فاعلاً وقادراً على مخاطبة المجتمع، فينتج مشروعاً متكاملًا



للعمل المدني لكي نتمكن من تأصيل المفهوم كفكر وممارسة، فليس المطلوب من المجتمع المدني أن يأخذ مكان الأهلي أو الأهلي يأخذ مكان المدني، فلكل منهما الحيز والمكان الذي يمارس فيه نشاطه، لكن المطلوب امتلاك المشروع المدني، وأي مشروع مدني يجب أن يقوم على تقدير مشروع الدولة، فلا مجتمع مدني بدون الدولة ولا دولة بدون المجتمع المدني، وعندها يكون المسار الدولي أكثر قدرة على تعزيز فاعلية المجتمع المدني.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتفكير



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963 11 333 0665
Mob: +963 968 555 373
www.nbmsyria.org